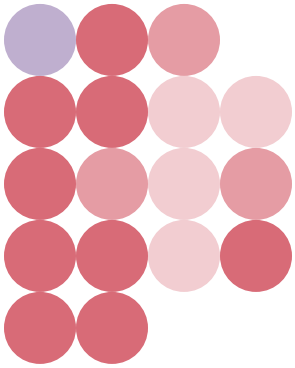

منهاجي
متعة التعليم الهادف

الموضوع: حقوق الإنسان في التشريعات الأردنية.

الصف: الثامن.

المبحث: الدراسات الاجتماعية.

إعداد: شبكة منهاجي التعليمية.

السؤال الأول:

🧠 **أختار الإجابة الصحيحة في الفقرات الآتية:**

١. تُعد حقوق الإنسان في الأردن من المبادئ التي يقوم عليها:

أ. الدستور الأردني والتشريعات.
ب. المؤسسات الاقتصادية فقط.
ج. العادات الاجتماعية فقط.
د. المنظمات الدولية فقط.

٢. تحكم حقوق الإنسان في الأردن العلاقة بين:

أ. المدرسة والأسرة.
ب. الفرد والدولة.
ج. الشركات والمصانع.
د. المؤسسات والأسواق.

شبكة منهاجي التعليمية

٣. من التزامات الأردن لتعزيز حقوق الإنسان:

أ. إلغاء القوانين.
ب. تقليل التعاون الدولي.
ج. تطوير القوانين وفق المعايير الدولية.
د. التمييز بين أفراد المجتمع.

٤. يهدف تحسين السياسات والتشريعات في مجال حقوق الإنسان إلى:

أ. زيادة الخلافات.
ب. تحقيق العدالة والمساواة.
ج. تقليل حقوق الأفراد.
د. إضعاف مؤسسات المجتمع.

٥. القواعد القانونية التي تقرها السلطة التشريعية تسمى:

أ. الحريات.
ب. العادات.
ج. المبادرات.
د. التشريعات.

٦. تتولى تطبيق التشريعات:

أ. السلطة التنفيذية.
ب. السلطة التشريعية.
ج. المؤسسات الخاصة.
د. أفراد المجتمع.

٧. من أهداف التشريعات:

أ. زيادة التمييز.
ب. إلغاء الواجبات.
ج. تنظيم سلوك الأفراد.
د. نشر الفوضى.

٨. تحدد التشريعات العقوبات المترتبة على:

أ. احترام القانون.
ب. مخالفة القوانين.
ج. ممارسة الحقوق.
د. تقديم المساعدة.

٩. يسهم تطبيق التشريعات في تحقيق:

أ. العدالة والأمن والاستقرار.
ب. الفوضى والانقسام.
ج. التمييز والاستغلال.
د. الحاجات الأساسية للمواطن.

١٠. الدستور الأردني هو القانون الذي يحدد:

أ. أسعار المواد التموينية.
ب. نوعية الخدمات المقدمة للمواطن.
ج. المناهج المدرسية.
د. النظام السياسي والقانوني في المملكة.

١١. من الحقوق التي كفلها الدستور الأردني:

أ. حقوق أصحاب الشركات فقط.
ب. حقوق الفرد وحرياته.
ج. حقوق الموظفين فقط.
د. حقوق المؤسسات فقط.

١٢. تهدف الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى:

أ. زيادة التحديات الاقتصادية.
ب. تقليل الخدمات.
ج. تقديم الدعم للفئات الضعيفة والمحتاجة.
د. منع المبادرات المجتمعية.

١٣. من الحريات التي يتمتع بها المواطن في الأردن:

أ. حرية تطبيق القانون.
ب. حرية التعدي على أملاك الآخرين.
ج. حرية منع الآخرين من التعبير.
د. حرية الرأي والتعبير.

١٤. من التحديات التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان في الأردن:

أ. التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
ب. التحديات المادية فقط.
ج. التحديات العلمية.
د. التحديات الثقافية.

السؤال الثاني:

📌 **أضع إشارة (✓) للعبارة الصحيحة، وإشارة (✗) للعبارة غير الصحيحة:**

١. ( ) تُعد حقوق الإنسان من المبادئ التي يقوم عليها الدستور الأردني والتشريعات.
٢. ( ) تهدف التشريعات إلى زيادة التمييز بين أفراد المجتمع.
٣. ( ) كفل الدستور الأردني حقوق الفرد وحرياته وحقوق المرأة والطفل.
٤. ( ) لا يتعاون الأردن مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان.
٥. ( ) من أهداف المركز الوطني لحقوق الإنسان تعزيز النهج الديمقراطي في الأردن.

السؤال الثالث:

📌 **أكمل الفراغ في العبارات الآتية:**

١. تحكم حقوق الإنسان في الأردن العلاقة بين الفرد و .....
٢. القواعد القانونية التي تقرها السلطة التشريعية تسمى .....
٣. تتولى السلطة ..... تطبيق التشريعات.
٤. تأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان عام ..... م.
٥. من الحريات التي يتمتع بها المواطن حرية الرأي و .....

تمنياتنا لكم بالتوفيق

إجابات الأسئلة

السؤال الأول:

🧠 **أختار الإجابة الصحيحة في الفقرات الآتية:**

١. **تُعد حقوق الإنسان في الأردن من المبادئ التي يقوم عليها:**

أ. الدستور الأردني والتشريعات.
ب. المؤسسات الاقتصادية فقط.
ج. العادات الاجتماعية فقط.
د. المنظمات الدولية فقط.

٢. **تحكم حقوق الإنسان في الأردن العلاقة بين:**

أ. المدرسة والأسرة.
ب. الفرد والدولة.
ج. الشركات والمصانع.
د. المؤسسات والأسواق.

٣. **من التزامات الأردن لتعزيز حقوق الإنسان:**

أ. إلغاء القوانين.
ب. تقليل التعاون الدولي.
ج. تطوير القوانين وفق المعايير الدولية.
د. التمييز بين أفراد المجتمع.

٤. **يهدف تحسين السياسات والتشريعات في مجال حقوق الإنسان إلى:**

أ. زيادة الخلافات.
ب. تحقيق العدالة والمساواة.
ج. تقليل حقوق الأفراد.
د. إضعاف مؤسسات المجتمع.

٥. القواعد القانونية التي تقرها السلطة التشريعية تسمى:

أ. الحريات.
ب. العادات.
ج. المبادرات.
د. التشريعات.

٦. تتولى تطبيق التشريعات:

أ. السلطة التنفيذية.
ب. السلطة التشريعية.
ج. المؤسسات الخاصة.
د. أفراد المجتمع

٧. من أهداف التشريعات:

أ. زيادة التمييز.
ب. إلغاء الواجبات.
ج. تنظيم سلوك الأفراد.
د. نشر الفوضى.

٨. تحدد التشريعات العقوبات المترتبة على:

أ. احترام القانون.
ب. مخالفة القوانين.
ج. ممارسة الحقوق.
د. تقديم المساعدة.

٩. يسهم تطبيق التشريعات في تحقيق:

أ. العدالة والأمن والاستقرار.
ب. الفوضى والانقسام.
ج. التمييز والاستغلال.
د. الحاجات الأساسية للمواطن.

١٠. الدستور الأردني هو القانون الذي يحدد:

أ. أسعار المواد التموينية.
ب. نوعية الخدمات المقدمة للمواطن.
ج. المناهج المدرسية.
د. النظام السياسي والقانوني في المملكة.

١١. من الحقوق التي كفلها الدستور الأردني:

أ. حقوق أصحاب الشركات فقط.
ب. حقوق الفرد وحرياته.
ج. حقوق الموظفين فقط.
د. حقوق المؤسسات فقط.

١٢. تهدف الشراكة مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان إلى:

أ. زيادة التحديات الاقتصادية.
ب. تقليل الخدمات.
ج. تقديم الدعم للفئات الضعيفة والمحتاجة.
د. منع المبادرات المجتمعية.

١٣. من الحريات التي يتمتع بها المواطن في الأردن:

أ. حرية تطبيق القانون.
ب. حرية التعدي على أملاك الآخرين.
ج. حرية منع الآخرين من التعبير.
د. حرية الرأي والتعبير.

١٤. من التحديات التي تواجه تطبيق حقوق الإنسان في الأردن:

أ. التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
ب. التحديات المادية فقط.
ج. التحديات العلمية.
د. التحديات الثقافية.

السؤال الثاني:

📌 **أضع إشارة (✓) للعبارة الصحيحة، وإشارة (✗) للعبارة غير الصحيحة:**

١. (✓) تُعد حقوق الإنسان من المبادئ التي يقوم عليها الدستور الأردني والتشريعات.
٢. (✗) تهدف التشريعات إلى زيادة التمييز بين أفراد المجتمع.
٣. (✓) كفل الدستور الأردني حقوق الفرد وحرياته وحقوق المرأة والطفل.
٤. (✗) لا يتعاون الأردن مع المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان.
٥. (✓) من أهداف المركز الوطني لحقوق الإنسان تعزيز النهج الديمقراطي في الأردن.

السؤال الثالث:

📌 **أكمل الفراغ في العبارات الآتية:**

١. تحكم حقوق الإنسان في الأردن العلاقة بين الفرد و **الدولة**.
٢. القواعد القانونية التي تقرها السلطة التشريعية تسمى **التشريعات**.
٣. تتولى السلطة **التنفيذية** تطبيق التشريعات.
٤. تأسس المركز الوطني لحقوق الإنسان عام **2006** م.
٥. من الحريات التي يتمتع بها المواطن حرية الرأي و **التعبير**.